

جمعية مهنية عربية تهدف إلى إرساء معايير المحاسبة والتدقيق والسلوك وإلى بناء القدرات من خلال برامج التعليم والإمتحانات والتأهيل المعترف بها دولياً.

### منح جائزة عادل السعدي للتفوق للطلاب الأول في إمتحانات ACPA



منح الأستاذ طلال أبو غزاله رئيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين جائزة عادل السعدي للتفوق إلى طالب المجمع الأستاذ عبد الوهاب الشيباني من الجمهورية اليمنية الذي حصل على المرتبة الأولى في دورة امتحانات ٢٠٠٧ وقد أقيم احتفال خاص لهذه المناسبة على مدرج عادل السعدي في جمعية خريجي المعاهد التجارية في دمشق.

وكان الأستاذ أبو غزاله قد قرر إطلاق هذه الجائزة للطلاب الأول في كل دورة من امتحانات المجمع التي تعقد في شهر تشرين الثاني من كل عام وذلك تكريماً ووفاءً وتخليداً لذكرى الأستاذ عادل السعدي عضو مجلس إدارة المجمع أحد المؤسسين الأوائل. ويمنح الطالب الأول جائزة مالية بمبلغ خمسة آلاف دولار وشهادة التفوق.



### في هذا العدد

#### أخبار المجمع

منح جائزة عادل السعدي للتفوق للطلاب  
الأول في إمتحانات ACPA

شهادة محاسب عربي فني معتمد (ACAT)

تجديد إتفاقية جمعية المجمع العربي  
للمحاسبين القانونيين لترجمة  
المعايير الدولية

ورشة عمل حول إمتحانات الـ (ACPA)

إنضمام أعضاء جدد للمجمع

دورات جديدة تعقدتها جمعية المجمع العربي  
للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع كلية  
طلال أبو غزاله

#### أخبار مهنية دولية

تسمية ارنولد شيلدر رئيساً لمجلس المعايير  
الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB)

#### مقالات

إعادة تقييم المصانع والمعدات وفقاً  
للمعايير الدولية: حسن أم إخفاق؟  
بقلم د. إدوارد غريس

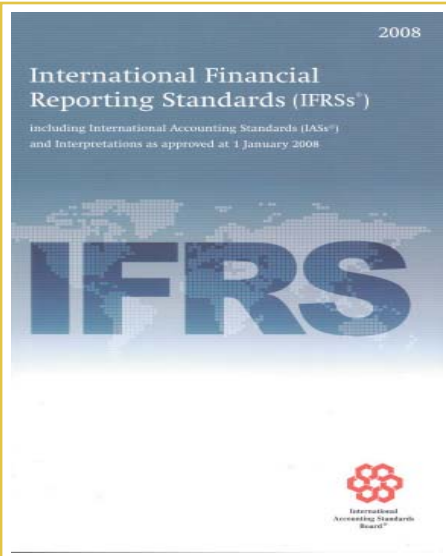
## شهادة محاسب عربي فني معتمد (ACAT)



وقع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين إتفاقية تعاون ومشاركة مع المعهد القانوني للمحاسبين الإداريين- بريطانيا (CIMC) لإصدار شهادة محاسب عربي فني معتمد (ACAT) باللغة العربية بحيث تحمل الشهادات شعار كل من المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA) والمعهد القانوني للمحاسبين الإداريين (CIMA).

وتجدر الإشارة إلى أن المعهد القانوني يعتبر أحد مؤسسات المحاسبة المعترف بها دولياً في المملكة المتحدة ويحظى بحضور عالمي. ويضم ٧٠ ألف عضو ١٠٠ ألف طالب.

## تجديد إتفاقية جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين لترجمة المعايير الدولية



جددت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين إتفاقيات الترخيص لترجمة الإصدارات التالية:

- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠٠٨ - مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB
- إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة ٢٠٠٨ - الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC
- إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ٢٠٠٨ - الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية دليل وكتاب التنفيذ العملي (وايلي) - John Wiley & Sons, Inc.

## ورشة عمل حول إمتحانات الـ (ACPA)

معتمد وتهدف الورشة الى شرح إطار العمل ضمن سياسات هيئة الإمتحانات الدولية فيما يخص وضع أسئلة وتصحيح الإمتحانات بما يتناسب مع إعتمادها من قبل كامبردج.

عقد المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع هيئة الامتحانات الدولية- جامعة كامبردج ورشة عمل لواقعي أسئلة ومصححي الإمتحانات لمؤهل محاسب عربي مهني

## دورات جديدة تعقدتها جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع كلية طلال أبو غزاله

الأساتذة ذوي الخبرة من الجامعات ومعالجة مجموعة من أسئلة السنوات السابقة خلال فترة الدورة .

كما وتم عقد دورات مختلفة تغطي جوانب محاسبية متعددة منها دورة محاسب مهني عربي معتمد خلال الفترة ما بين ٥/٤ إلى ٨/٤ .

هذا وقد وقع المجمع اتفاقية مع مركز دار العلوم لعقد دورات JCPA الثالثة في مدينة اربد.

تعقد جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) بالتعاون مع كلية طلال أبو غزاله لإدارة الأعمال/ الجامعة الألمانية الأردنية دورة تأهيلية خاصة بامتحان مزاوله مهنة المحاسبة القانونية JCPA للعام ٢٠٠٨ وذلك في الفترة ما بين ٥/٤ لغاية ٨/٤ بواقع ثلاث محاضرات أسبوعياً (سبت، اثنين، أربعاء) في مبنى كلية طلال أبو غزاله لإدارة الأعمال/الجامعة الألمانية الأردنية حيث سيتم مناقشة الورقتين على أيدي مجموعة من

### أعضاء المجمع الجدد

من السودان  
من الأردن  
من فلسطين

الأستاذ أبو قيس حسن محمد طه  
الأستاذة ليلى محمد محمد الرفاعي  
الأستاذ وسيم محمد عبد الفتاح الشرباتي

### أخبار مهنية دولية

#### تسمية ارنولد شيلدر رئيساً لمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB)

(نيويورك/٧/يوليو/٢٠٠٨) عين مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين البروفيسور الدكتور ارنولد شيلدر لرئاسة مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB)، و هو مجلس مستقل لوضع المعايير تحت رعاية الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، ابتداء من الأول من يناير ٢٠٠٩ لمدة ثلاث سنوات كرئيس لمجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي من قبل مجلس مراقبة المصلحة العامة (PIOB)، الذي يشرف على نشاطات مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، في اجتماعه في مدريد في اسبانيا الأسبوع الماضي.

يشغل البروفيسور شيلدر حالياً منصب المدير التنفيذي لبنك دي نيدرلاندشيه إن في De Nederlandsche Bank NV المشرف على المؤسسات

المالية في هولندا. وهو عضو في لجنة باسيل للإشراف على الأمور المصرفية، وعمل كرئيس لفريق المهام المحاسبي فيها ما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٦.



## مقالات

### إعادة تقييم المصانع والمعدات وفقا للمعايير الدولية: تحسن أم إخفاق؟

إعداد إدوارد غريس بروفيسور محاسبة - مدير مركز طلال أبو غزاله لأبحاث الأعمال - كلية كانيسوس - بوفالو، نيويورك

لطالما اشتكت الإدارة ومستخدمي البيانات المالية على مدى عدة سنوات من مسألة الالتزام بالتكلفة التاريخية في تقييم المتلكات والمصانع والمعدات. إذ لا يمكن للميزانية العمومية التي تعرض الأصول بتكلفتها المستهلكة أن تُظهر في فترة ارتفاع الأسعار القيمة الحالية للأصول واستثمارات المساهمين. وقد دافع المحاسبون عن موقفهم بالإصرار على الأدلة الموثوقة والموضوعية في تسجيل التغيرات في الأصول. وكان الادعاء الذي عبّر عنه المحاسبون أن الابتعاد عن مبدأ التكلفة التاريخية هو أمر غير عملي وغير مناسب.

بالإضافة إلى ادعاءهم بأن الميزانية العمومية لا تورد القيم الحالية، أبدى النقاد أيضا اعتراضهم على الالتزام بالتكلفة التاريخية في حساب الاستهلاك وبالتالي حساب الدخل. وكان مضمون الادعاء أن الاستهلاك المبني على أساس التكلفة التاريخية يفشل في مطابقة التكاليف بالإيرادات في فترة ارتفاع الأسعار وبالتالي فإنه يبلغ عن أرباح متضخمة. ولا تقدم الأرباح المتضخمة التوجيه والإرشاد الذي يمكن الإدارة من التمييز بين المبلغ الذي يمكن فصله عن الأعمال وتوفيره لتوزيع أرباح الأسهم، والمبلغ الواجب الحفاظ عليه في الأعمال من أجل الحفاظ على القدرة الإنتاجية بمستواها القائم.

#### الحل التقليدي

تناول المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين منذ عدة سنوات حل استبدال الأصول بأسعار أعلى في البيان التالي:

- عند ارتفاع الأسعار بشكل كبير من تاريخ الاستثمار الأصلي في المصانع والمرافق، يجب إعادة استثمار جزء كبير من صافي الدخل كما هو مبلغ عنه حاليا في الأعمال للحفاظ على نفس مستوى إنتاجية الأصول في نهاية السنة كما في بدايتها.
- ويجب إخطار المساهمين والموظفين والجمهور العام بأنه يجب على مؤسسة العمل أن تكون قادرة على الاحتفاظ بمبالغ من الأرباح تكون كافية لاستبدال المرافق الإنتاجية بالأسعار الحالية إذا ما أرادت الاستمرار في العمل.

عدا عن أنه لا يمكن توفير جميع الأرباح الحالية فيما يخص توزيع أرباح الأسهم، لا يقدم البيان أعلاه أي إرشاد لحساب الجزء الكبير من صافي الدخل الذي ينبغي الاحتفاظ به في الأعمال للحفاظ على القدرة الإنتاجية للمنشأة. وعلاوة على ذلك، ينص البيان أعلاه على أن صافي الدخل كما هو مبلغ عنه حاليا لا يعتبر فعلا دخل صافي حيث أنه ينبغي الاحتفاظ بجزء كبير من أجل الحفاظ على القدرة الإنتاجية للمنشأة.

إنه من الصعب أن ندرك أنه مع تطور التكنولوجيا منذ إصدار ذلك البيان، لم يتم إحراز أي تقدم في الإجراءات المحاسبية المقبولة عموما فيما يتعلق بتقييم أصول المصانع وقياس الدخل إلى أن تم إصدار معيار المحاسبة الدولي 16. إذ يتطرق هذا المعيار لمسألة إصدار تقييم المتلكات والمصانع والمعدات لكنه يفشل في تقديم حل شامل للحفاظ على القدرة الإنتاجية. وتهدف هذه الوثيقة لبيان فشل معيار المحاسبة الدولي 16 في هذا الصدد.

#### الأحكام الرئيسية لمعيار المحاسبة الدولي 16

يسمح معيار المحاسبة الدولي 16 "المتلكات والمصانع والمعدات" بتقييم المصانع والمعدات على أساس التكلفة أو على أساس المبلغ المعاد تقييمه والذي يمثل القيمة العادلة للأصل. ويستند تبني المبلغ المعاد تقييمها إلى افتراض مفاده أنه

<sup>1</sup> المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين، نشرة أبحاث المحاسبة 43، الفصل 9، حزيران 1953.  
<sup>2</sup> مجلس معايير المحاسبة الدولية، معيار المحاسبة الدولي 16، الفقرة 29.

يمكن قياس القيمة العادلة بموثوقية. كما يتطلب معيار المحاسبة الدولي 16 إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات بشكل منتظم لضمان أن لا تختلف المبالغ المسجلة لهذه الأصول في الميزانية العمومية بشكل كبير عن قيمتها العادلة في ذلك التاريخ. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 16 أن يركز الاستهلاك على هذه المبالغ المعاد تقييمها.

إن الاعتماد على المبالغ المعاد تقييمها يحل مشكلتين عويصتين تنشئان عن الالتزام بالتكلفة التاريخية. أولاً، تُظهر الميزانية العمومية كونها بيان عن المركز المالي الممتلكات والمصانع والمعدات بقيمتها العادلة، وبالتالي تكون الميزانية العمومية أكثر ملائمة. وثانياً، يُظهر بيان الدخل الاستهلاك على أساس المبلغ المعاد تقييمه مما ينتج عنه مطابقة أفضل بين الإيرادات والمصاريف، وبالتالي يكون بيان الدخل أكثر دقة.

### المعالجة المحاسبية لمبالغ المقاصة من إعادة تقييم الأصول

يتعلق السؤال المطروح الآن بمبالغ المقاصة الناتجة عن تقييم هذه الأصول والتصرف النهائي بهذه المبالغ. إن المعالجة المحاسبية لهذه المبالغ هو أمر أساسي ومهم لتحديد ما إذا كان لدى المنشأة موارد كافية لاستبدال الأصول بقيمتها العادلة.

يتطلب معيار المحاسبة الدولي 16 أن يتم تحميل الزيادة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول مباشرة على حقوق المساهمين تحت فئة فائض إعادة التقييم. وإذا استند الاستهلاك إلى المبلغ المعاد تقييمه، فإن هذا المنهج يضمن الاحتفاظ بالموارد في المؤسسة بقيمة تساوي القيمة العادلة للأصل الذي يتم استهلاكه. وإذا تم إعادة تقييم القيمة العادلة للأصل الذي يتم استهلاكه بشكل منتظم حسبما يقتضي معيار المحاسبة الدولي 16 وإذا تم تعديل الاستهلاك وفقاً لذلك، فإنه يجب أن يكون آخر مبلغ معاد تقييمه قريب جداً من تكلفة استبدال ذلك الأصل وعندها سيتوفر لمؤسسة العمل موارد كافية لاستبدال الأصل بقيمته العادلة.

وحتى يتوفر للمنشأة في نهاية العمر الإنتاجي لأصل قابل للاستهلاك موارد كافية لاستبدال الأصل بتكلفة أعلى، يجب أن يتم حساب الاستهلاك السنوي على أنه الفرق بين الاستهلاك المتراكم استناداً إلى المبلغ المعاد تقييمه في نهاية السنة والاستهلاك المتراكم كما في بداية السنة. وهذا مبين في الجدول 2.

### بيان قدرة المنشأة على الاحتفاظ بموارد لاستبدال الأصول بأسعار أعلى

لا يعالج معيار المحاسبة الدولي 16 مسألة استبدال بنود الممتلكات والمصانع والمعدات بأسعار أعلى. بل يُعنى بشكل رئيسي بالإبلاغ عن القيم العادلة لهذه الأصول في الميزانية العمومية والإبلاغ عن الاستهلاك استناداً إلى القيمة العادلة في بيان الدخل. إلا أن تسجيل الأصول بمبالغ معاد تقييمها بشكل منتظم والاحتفاظ بتقييم الفائض بشكل دائم يضمن توفر موارد كافية لاستبدال الأصول بأسعار أعلى. وسيتم توضيح ذلك أدناه.

يقدم الجدول 1 البيانات التي سيتم استخدامها في التوضيح. ويظهر الجدول 2 حساب الاستهلاك السنوي اللازم لاستبدال الأصول بأسعار أعلى كما يُظهر القيمة الدفترية للأصل في نهاية كل سنة. يظهر الجدول 3 بيان الدخل المقارن والتدفقات

<sup>3</sup> في نفس المكان، الفقرة 31.

<sup>4</sup> في نفس المكان، الفقرة 39.

النقدية خلال فترة التوضيح التي مدتها 5 سنوات، في حين يظهر الجدول 4 ميزانية عمومية في بداية الفترة وميزانيات عمومية في نهاية كل سنة تغطيها فترة التوضيح.

### الجدول 1 بيانات للتوضيح

تكلفة الأصل القابل للاستهلاك: 10.000 دولار	
الزيادة السنوية في القيمة العادلة: 10٪ متراكمة سنوياً	
القيم العادلة الناتجة:	
نهاية السنة الأولى 11.000 دولار	
نهاية السنة الثانية 12.100 دولار	
نهاية السنة الثالثة 13.310 دولار	
نهاية السنة الرابعة 14.641 دولار	
نهاية السنة الخامسة 16.105 دولار	
العمر الإنتاجي: 5 سنوات	
الدخل التشغيلي قبل الاستهلاك: 10.000 دولار لكل سنة	
افتراضات أخرى:	
بدون ضريبة دخل	
توزيع كامل الدخل في أرباح الأسهم	
إجراء جميع العمليات على أساس النقد	
لا يوجد أي استثمارات في أي سنة	
الاحتفاظ بجميع النقد دون استغلاله	
الميزانية العمومية في بداية الفترة:	
ألات	أسهم رأس المال
10.000 دولار	10.000 دولار

### الجدول 2 جدول الاستهلاك (بالدولار)

نهاية السنة					
5	4	3	2	1	
16.105	14.641	13.310	12.100	11.000	مبلغ الأصل المعاد تقييمه في نهاية السنة-10٪ أكثر من السنة السابقة
٪100	٪80	٪60	٪40	٪20	نسبة الاستهلاك المتراكم، نهاية

السنة					
16.105	11.713	7.986	4.840	2.200	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
4.392	3.727	3.146	2.640	2.200	مصروف الاستهلاك للسنة الحالية
صفر	2.928	5.324	7.260	8.800	القيمة الدفترية للآلات

### الجدول 3

بيان الدخل المقارن والتدفقات النقدية لمدة 5 سنوات (بالدولار)

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	
					الدخل التشغيلي قبل الاستهلاك - ثابت في جميع السنوات
10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	
4.393	3.727	3.146	2.640	20.000	الاستهلاك - حسب الجدول 2
5.608	6.273	6.854	7.360	7.800	صافي الدخل
5.608	6.273	6.854	7.360	7.800	أرباح الأسهم
4.393	3.727	3.146	2.640	2.200	الزيادة في رصيد النقد
16.105	11.713	7.986	4.840	2.200	النقد المتراكم في نهاية السنة

### الجدول 4

الميزانيات العمومية المقارنة (بالدولار)

10.000	أسهم رأس المال	10.000	الآلات	1	بداية السنة
10.000	أسهم رأس المال	2.200	نقد	1	نهاية السنة
1.000	فائض إعادة التقييم	8.800	* آلات		
10.000	أسهم رأس المال	4.840	نقد	2	نهاية السنة
2.100	فائض إعادة التقييم	7.260	* آلات		
10.000	أسهم رأس المال	7.986	نقد	3	نهاية السنة
3.310	فائض إعادة التقييم	5.324	* آلات		
10.000	أسهم رأس المال	11.713	نقد	4	نهاية السنة
4.641	فائض إعادة التقييم	2.928	* آلات		
10.000	أسهم رأس المال	16.105	نقد	5	نهاية السنة
6.105	فائض إعادة التقييم	صفر	* آلات		

\* يتم الإبلاغ عن الآلات بقيمتها الدفترية في نهاية كل سنة.

يُظهر التوضيح أعلاه أن المنشأة المربحة التي تعيد تقييم ممتلكاتها ومصانعها ومعدات القابلة للاستهلاك سنويا وتقوم بحساب الاستهلاك وفقا للطريقة المبينة في الجدول 2 ستكون قادرة على الحفاظ على موارد مساوية للمبلغ المعاد تقييمه لتلك الأصول. وتكون الموارد المحتفظ بها في الأعمال مساوية للقيمة الحالية أو تكلفة الاستبدال للأصل الذي يتم استهلاكه. إن إعادة التقييم المنتظم للأصول والاعتراف بالاستهلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها يتيح للمنشأة الاستمرار في استبدال الأصول بأسعار أعلى وبالتالي الاستمرار في العمل كمنشأة مستمرة.

ويمكن القول أنه من الممكن أن تلتزم المنشأة بالتكلفة التاريخية وأن تُراكم في الوقت نفسه موارد أكبر من التكلفة التاريخية للأصل القابل للاستهلاك. ويمكن إجراء ذلك من خلال الاستثمار المريح للزيادة الدورية في رأس المال العامل (النقدي) المساوية لنفقات الاستهلاك السنوية. ويمكن أن ينمو رأس المال العامل (النقدي) هذا إلى مبلغ أكبر من تكلفة الاستهلاك المتكبدة خلال عمر الأصل. إلا أن هذا الإجراء يعتبر قرارا استثماريا وغير مرتبط باستبدال الأصول.

### فشل معيار المحاسبة الدولي 16

تستند المناقشة والتوضيح أعلاه إلى افتراض مفاده أن المبلغ الدائن الناتج، أي فائض إعادة التقييم بحسب تسميته في معيار المحاسبة الدولي 16، من إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات يبقى دوماً في حساب حقوق المساهمين للمنشأة. وإذا تم توزيع مبلغ مساوي لفائض إعادة التقييم في أرباح الأسهم، فسوف تخفض الشركة من الموارد المتوفرة لاستبدال الأصول بأسعار أعلى.

من المؤسف أن معيار المحاسبة الدولي 16 يسمح بنقل فائض إعادة التقييم إلى حساب الأرباح المحتفظ بها سنويا أو عند بيع الأصل أو سحبه من الاستخدام وبالتالي جعله جاهزاً لتوزيعه في أرباح الأسهم. وينص معيار المحاسبة الدولي 16 بأنه:

يمكن نقل فائض إعادة تقييم الأصول المشمول في حقوق الملكية فيما يتعلق ببند من الممتلكات والمصانع والمعدات بشكل مباشر إلى حساب الأرباح المحتفظ بها عند إلغاء الاعتراف بالأصل. وقد يشتمل ذلك على نقل كامل الفائض عند سحب الأصل من الخدمة أو التصرف به. ولكن يمكن نقل جزء من الفائض عند استخدام الأصل من قبل منشأة ما.... ولا يتم إجراء النقل من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المحتفظ بها من خلال حساب الأرباح أو الخسائر.

إن نقل فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المحتفظ بها إنما يُبطل الفوائد المستمدة من ارتكاز الاستهلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها. وينتج عن التحويل من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المحتفظ بها سواء تم إجراؤها مباشرة أو عبر بيان دخل- وهو أمر غير مسموح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 16- مبالغ متوفرة لتوزيعات أرباح الأسهم. ويؤدي توزيع هذه المبالغ إلى تخفيض الموارد الواجب الاحتفاظ بها للحفاظ على القدرة الإنتاجية.

### دراسة استطلاعية حول الممارسين

<sup>5</sup> في نفس المكان، الفقرة 41.



تم اختيار أربعة عشر مكتب تدقيق في عدد من الدول العربية للإجابة على استطلاع حول ما إذا كان لدى مكاتبهم عملاء يقومون بإعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات وفقاً لما يتيحه معيار المحاسبة الدولي 16 وما إذا كانوا- في حال تم إجراء إعادة التقييم هذا- يوافقون على نقل فائض إعادة التقييم إلى الدخل أو إلى الأرباح المحتفظ بها مباشرة.

وقد تم استلام إجابات من ثمانية مكاتب، أي نسبة إجابة بواقع 57%. وأشارت إجابة مكتب سعودي إلى أن المعايير الدولية غير مطبقة في السعودية وبالرغم من ذلك أجاب المكتب على أسئلة أخرى في الاستطلاع.

فيما يلي النتائج التي تم الحصول عليها فيما يخص تطبيق أحكام معيار المحاسبة الدولي 16:

- (1) لدى خمسين بالمائة من المشاركين في الاستطلاع عملاء يطبقون أحكام معيار المحاسبة الدولي 16.
- (2) لا يقوم إلا ما نسبته واحد إلى ثلاثة بالمائة فقط من العملاء بالإبلاغ عن الممتلكات والمصانع والمعدات بقيمتها العادلة في حين تعتمد الغالبية العظمى على التكلفة التاريخية بسبب صعوبة الحصول على القيمة العادلة.
- (3) تكتفي مكاتب التدقيق بموثوقية القيمة العادلة التي يبلغون عنها على أساس تقارير المقدرين المستقلين أو وسطاء العقارات.

فيما يتعلق بالتصرف بفائض إعادة التقييم الناتج عن رفع قيمة الأصول إلى القيمة العادلة، زدنا المشاركين بالمعلومات التالية:

- (1) وافق جميع المشاركين في الاستطلاع على نقل فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المحتفظ بها عند التصرف بالأصل المعاد تقييمه. وأشار المكتب السعودي بأنه لا يوافق على هذا النقل لأن معيار المحاسبة الدولي 16 غير معمول به في الدولة.
- (2) فضل ثلثا المشاركين في الاستطلاع النقل التدريجي لفائض إعادة التقييم إلى الأرباح المحتفظ بها، بينما فضل الثلث منهم فقط النقل الكامل عند التصرف بالأصل.
- (3) ولم يؤيد أي من المشاركين في الاستطلاع الاحتفاظ بفائض إعادة التقييم.

#### الملاحظات الختامية

لقد ساهم معيار المحاسبة الدولي 16 في تحسين قياس الممتلكات والمصانع والمعدات والإبلاغ عن الاستهلاك في بيان الدخل. ولكنه فشل في تقديم الإرشاد فيما يتعلق بالمحافظة على القدرة الإنتاجية. وقد تعجب الكاتب من إجماع أجوبة المشاركين من المحاسبين المزاولين على نقل فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المحتفظ بها.